



التاريخ: 2018/05/18

في عام 2017 تبرعت الإمارات لمنظمة الشرطة الدولية بـ 50 مليون يورو
هذا التبرع هو الأكبر من نوعه وينقي بظلال من الشك حول هذد العلاقة في ضوء
استخدام الإمارات للإنترنت لأسباب سياسية

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا ندوة في لندن مساء الخميس 2018/05/17
حول العلاقة بين السلطات الإماراتية ومنظمة الشرطة الدولية للإنترنت، أتمتحت في الندوة محامون
وخبراء في القانون الدولي.

أدار الجلسة المحامي والمرافع ريس ديفز واستهل الحديث مسلطاً الضوء على دأب الإمارات
للاستخدام الإنترنت لاعتقال معارضين سياسيين أو اعتقال أشخاص يتهم مدنية في انتهاك قاضح
لتشروط إصدار التصاريح الحمراء.

وأضاف أن ما يزيد من ضلال الشكوك حول علاقة الإمارات مع الإنترنت هو التبرع الكبير الذي
قدمته الإمارات لمنظمة الشرطة الدولية انعام الماضي والذي بلغ (50 مليون يورو من خلال منظمة



تابعه للإنترنول تدعى (من أجل عالم أكثر أمناً) وهو ما يعادل ضعف الموازنة السنوية للمنظمة وهو أضعاف مضاعفة ما تقدمته دون مثل أمريكا والمملكة المتحدة ودول أخرى.

بدوره الخبير في القانون الجنائي الدولي نوبي كانمان قال نجد هناك تصاعد في إصدار عدد الشارات الحمراء بناء على طلب أنظمة ضد معارضين سياسيين وفي قضايا لا تطبق عليها معايير إصدار الشارة الحمراء من هذه الدول الإمارات ومصر، هذه الشارات الحمراء عند إصدارها تلزم الدول التي ترتبط بالإمارات باتفاقيات تسليم القيام بتسليم الشخص المعني، "وأضاف كانمن متسائلاً "كيف لدول ديمقراطية تحكم للقانون أن ترضح لطلب تسليم من دولة لا تكترث لقيم الديمقراطية وحكم القانون، واستدرك كانمن قائلاً "إنه على الرغم من عدم نجاح أي قضية تسليم للإمارات إلا أن ذلك يأتي بعد حكم قضائي وعملية طويلة تجعل من المطلوب تسليمه قلقاً وخائفاً على مصيره،"

المحامي ماثيوس هوكس ركز في حديثه على العلاقات التجارية التي تربط دولة الإمارات بالدول الأخرى وتأثير ذلك على طلبات تسليم المطلوبين، وضرب ماثيوس مثالا على ذلك بأن الإمارات تعتبر ثالث أكبر سوق تصدير بالنسبة إلى بريطانيا خارج الإتحاد الأوروبي مما يجعل الأوثوية للتجارة لا لحقوق الإنسان، وهذا يلقى بظلاله على العدالة وطلبات التسليم التي من حسن الحظ لا نجد أذان صاغية في المحاكم فندين تجارة مزدهرة وعملية تسليم مصطنعة،

وأضاف هوكس هذه العلاقة المنفعية بين بريطانيا والإمارات منمرة ويجب التأكيد على أن كافة طلبات التسليم والشارات الحمراء تتضمن اعتراضات انتزعت تحت التعذيب والضغط وهذا يعتبر خرقاً جسيماً للمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

المحامي المختص بقضايا الإنترنول شدد على أن إصدار الشارات الحمراء بناء على طلب الإمارات هي عملية إحتيالية تحاول الإمارات من خلالها التأكيد أنها لاعب مهم على الصعيد الدولي، في حين



أن سنطات إنفاذ القانون في هذه الدولة لا تتجاوز أوامر وتعليمات الحاكم. وأضاف كيت أن إصدار
إشارات الحمراء بشأن احتيالي سبب إذا كثيرا للأشخاص المطلوبين فمن الصعب إزالة الإشارة
الحمراء إلا بعد عملية طويلة ومعقدة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا